المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الوزير

الرباط، في 10 مارس 2017

رقم: 29 س 8

إلى السادة:

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف؛

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف التجارية؛

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف الإدارية؛

رؤساء المحاكم الابتدائية؛

رؤساء المحاكم التجارية؛

رؤساء المحاكم الإدارية؛

الموضوع: حول تصفية وتضمين الملفات المدنية والزجرية بالنظام المعلومياتي.

سلام تام بوجود مولانا الامام؛

وبعد، فعلاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، وحرصا على جعل النظام المعلومياتي ذو فعالية وجودة في تدبير الملفات والقضايا، وتبعا لما تم الوقوف عليه من كون عدد كبير من القضايا المسجلة بكل من نظام تدبير القضايا المدنية المركزي saj2 ونظام تدبير القضايا الزجرية المحلي saj Penal ، والتي تعود لعدة سنوات فارطة لم يتم تضمين الإجراءات المرتبطة بها مما يصعب معه تحديد وضعيتها ومعرفة مآلها، إن كانت لازالت رائجة أم انه تم البت فيها بدون التنصيص على ذلك بالنظام، بالإضافة لما ينتج عن ذلك من جعل المعطيات المتوفرة به غير كاملة ولا تمكن من مراقبتها أو دراستها إحصائيا واستخراج المؤشرات اللازمة لتتبع تطور القضايا وآجال البت وعبئ العمل وغيرها من لوحات القيادة، التي يمكن أن تستغل من طرف المسؤولين عن المحاكم أو الإدارة المركزية.

ولتدارك الأمر بصفة مستعجلة، عملت الوزارة على جرد كافة الملفات المعنية بهذه الوضعية وتصنيفها حسب المحاكم والسنوات، وتم وضعها في موقع خاص يمكن لكافة المحاكم المعنية الولوج إليه، تحت مراقبة المشرفين على المعلوميات العاملين بها، من خلال الروابط الإلكترونية أسفله [1]،

وعليه فإني اطلب منكم الحرص شخصيا على تتبع هذه العملية، وإعطاء تعليماتكم إلى كافة الأطر العاملة معكم للإسراع بتصفية وضعية هذه الملفات العالقة وذلك قبل متم شهر أبريل 2017.

ويمكنكم الرجوع إلى الوزارة والفريق التقني المكلف بهذه المهمة في حالة وجود أية صعوبات تقنية أو إجرائية من أجل المساعدة على حلها، **والسلام.**

وزير العدل والحريات

المصطفى الرميد

[1] - 10.250.1.127/decisionnel
10.250.1.127/decisionnel